تمكين المرأة الريفية في العراق لاستدامة مشاركتها التنموية

سحر فيض الله محمد علي
رئيس أبحاث اقدم

رغدة زياد طارق
احصائي أقدم

مقدمة

تواجه المرأة الريفية في العراق الكثير من المشكلات في بيئتها وهي أشد وقعا وتأثيرا من تلك المشكلات التي تعاني منها المرأة الحضرية، حيث انها تتحمل مسؤوليات ومهام حياتية جسيمة تتوزع بين النشاطات الزراعية والاهتمامات الاسرية، وكل ذلك في ظروف بيئية معقدة يصعب معها في بعض الاحيان توفير الحد الادنى المطلوب من أسس النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي.

تأثير المرأة بالمتغيرات

تتأثر المرأة في المجتمع العراقي بالمؤثرات الاجتماعية والسياسية كافة وحتى تغيرات المناخ والكوارث البيئية مثل الجفاف والتصحر، وكذلك الاوبئة التي تصيب المجتمعات كافة مثل جائحة كورونا او اي ازمة اقتصادية تصيب البلد، فضلا عن المتغيرات الاجتماعية التي تنعكس على واقع المراة مثل ثقافة هيمنة الرجل على المرأة الريفية الى الدرجة التي تفقدها حقوقها، كذلك الظروف الاجتماعية مثل قضايا الزواج المبكر وإنجاب عدد كبير من الابناء مع نقص الرعاية الصحية وانخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية وتدني الوعي لدى المرأة الريفية وانخفاض مستوى التعليم لديها، كل هذه الازمات ادت الى تراجع دور المرأة الريفية بدرجة تفوق ما يصيب بقية النساء في المجتمع كونها تمثل الحلقة المهمشة في المجتمع. وعلى هذا الاساس تتركز المشاكل في التساؤلات الاتية:

- مامدى إمكانية صياغة استراتيجية للنهوض بواقع المرأة الريفية تكون قابلة للتطبيق على ارض الواقع.
- ماهو دور المرأة الريفية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ماهي التشريعات والقرارات المراعية للمرأة الريفية.

اولا :مدخل تاريخي

مرت قضايا حقوق النساء بمراحل عديدة ضمن المواثيق والاتفاقيات الدولية:

1. ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 الذي اكد على الحقوق المتساوية للرجال والنساء.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948
3. العهدين الدوليين لحقوق الإنسان عام 1966: الذين أكدا على الحق المتساوي للرجل والمرأة في التّمتع بجميع الحقوق الواردة في كل منهما.
4. إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1967.
5. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة او "السيداو"/ "كوبنهاغن": صدرت الاتفاقية عام 1979 واعتمدت كإطار دولي يضمن للمرأة التساوي الكامل مع الرجل دون أي تفرقة أو استبعاد او تقييد على أساس الجنس، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية.
6. الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993.
7. وفي حزيران، 1993 طوّر مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان خطة العمل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل الانتهاكات القائمة على أساس الجنس.
8. وفي آذار 1994، وافقت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تعيين مقرّرة خاصة لموضوع العنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه كما وافقت على دمج حقوق المرأة في آليات حقوق الإنسان.
9. البروتوكول الإختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000.

اهم القرارات الدولية الصادرة لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء:

اصدر الأمين العام للأمم المتحدة عام 2005 قراراً لتحضير دراسة حول العنف ضد النساء التي صدرت في 6 تموز 2006 بعنوان: دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال التمييز ضد النساء. وتعتبر هذه الدراسة مرجعاً واسع الشمولية لموضوع العنف ضد النساء بكافة انواعه واشكاله وآليات الحماية والتشريعات والإجراءات اللازمة لذلك.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1820 الصادر 19 حزيران 2008 حول العنف الجنسي ضد النساء والفتيات اثناء النزاعات المسلحة وضرورة حمايتهن.

قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 59/165 عام 2004 للعمل من اجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات بإسم الشرف.

قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 52/86 حول تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية للقضاء على العنف ضد النساء.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 الصادر في 31 تشرين الأول 2000 حول دور النساء في السلام وحل الصراعات وحمايتهن اثناءها.

ثانيا : حقوق المرأة الريفية

ان اهم الاتفاقيات التي تناولت حقوق المراة الريفية كانت " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" حيث اعتمدت الجمعية العامة في عام 1979 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1981 ، وتتألف الاتفاقية من مقدمة و 30 مادة ، وقد تم تخصيص المادة 14 للقضايا المتعلقة بحقوق المراة الريفية ، وتنص هذه المادة على :

1.تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

2.تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها

حددت الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قرارها 62/136 في عام 2007 يوم 15/ تشرين الاول من كل عام بوصفه يوما دوليا للمراة الريفية وذلك بعد ان اعتبرت الامم المتحدة ان ما تضطلع به النساء الريفيات من دور واسهام حاسمين في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الامن الغذائي والقضاء على الفقر في الارياف ، وباعتبار ان المراة تمثل النسبة الأكبر من القوى العاملة في القطاع الزراعي ، والتي تعني بالضرورة مساهمتها بشكل أساسي في توفير الإنتاج الزراعي ، وان المرأة الريفية تلعب دورا هاما في استدامة المجتمعات الريفية، خاصة وأن العديد منهن يمارسن العمل في الزراعة غير مدفوعة الأجر باعتبار عملها هو امتدادا لعملها المنزلي.

ثالثا: المراة الريفية واهداف التنمية المستدامة

ان معظم الدراسات المتعلقة بالمرأة تركز على ارتباط قضايا المرأة بالهدف الخامس الذي يشير الى المساواة بين الجنسين، الا انه عند دراسة هذه الاهداف يتبين ان قضية المرأة عموما، والمرأة الريفية بخاصة ترتبط بأكثر من هدف من الاهداف

الهدف الأول
القضاء على الفقر

اهمية القضاء على الفقر في الوقت الذي تعاني النساء الريفيات في معظم بلدان العالم من الفقر لاسباب عديدة تتعلق بالعادات والتقاليد وعدم استلامها الاجور عن عملها باعتباره امتدادا لواجباتها المنزلية وعدم حقها في التملك، اضافة الى انخفاض الدخل الزراعي ...وغيرها من العوامل مما يجعل تحقيق هذا الهدف من الاولويات للوصول الى تمكين المراة الريفية.

الهدف الثالث
الصحة الجيدة والرفاه

ان تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن ان يتحقق دون تخفيض وفيات الاطفال وتحسين صحة الامهات، ومن المعروف ان المراة الريفية عادة تعاني من نقص الخدمات الطبية او انعدامها في مناطق عديدة من العالم.

الهدف الثاني
القضاء التام على الجوع

تتعرض المناطق الزراعية لاشكال من الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وصعوبات الوصول الى التكنولوجيا الحديثة والاسواق وغيرها من العوامل التي ادت الى نقص التغذية وانشار الجوع في المجتمعات الريفية بشكل خاص

الهدف الرابع
التعليم الجيد

تشير معظم الدراسات الى انتشار الامية في الريف وحرمان الفتاة الريفية من فرص التعليم لاسباب عديدة منها يتعلق بعدم توفر المدارس او اسباب تتعلق بالعادات والتقاليد التي تحرم الفتيات من فرص التعلم. ولهذا نجد العديد من المبادرات المتعلقة بتطوير قدرات المراة الريفية تركز على قضية التعليم.

رابعاً: المراة الريفية واهداف التنمية المستدامة

الهدف الخامس
المساواة بين الجنسين

حيث تشير معظم الدراسات الى ان القاصرين من الذكور اقل عرضة لظاهرة الزواج المبكر وانها تكاد تكون منتشرة على نطاق واسع عند الفتيات مما يزيد من حدة الفوارق بين الجنسين ويعمق الاختلاف في الحصول على الفرص ، كما ان الفتاة القاصر المتزوجة هي الاكثر عرضة للعنف الاسري والتمييز وعدم المساواة

الهدف السادس
المياه النظيفة والنظافة الصحية

يتعلق بعدد من المؤشرات التي تكاد تغيب تماما في المناطق الريفية والتي تعاني منها النساء بدرجة كبيرة بسبب الصعوبات في سبيل حصولها على مياه صالحة للشرب وكذلك من ناحية عدم توفر المياه اللازمة للزراعة مما يزيد من مشاكل الفقر بسبب انخفاض الانتاج الزراعي.

كذلك بالنسبة لبقية الاهداف التي تتاثر بها المراة الريفية بدرجة كبيرة مثل هدف الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، كذلك الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق الذي يمس طبيعة الاعمال المجهدة التي تقوم بها المراة الريفية، وفي الهدف العاشر المتعلق بالحد من عدم المساواة في الاجور وهي الظاهرة التي كثيرا ما تعاني منها المراة الريفية التي تكاد لا تستلم الاجور مقابل ما تؤديه من اعمال.

خامساً: المساهمة القيمة التي تقدمها المرأة الريفية في مجال التنمية

يزداد الاعتراف بما للنساء والفتيات من دور في ضمان استدامة الأسر والمجتمعات الريفية وتحسين سبل المعيشة الريفية والرفاهية العامة، وتمثل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية، بما في ذلك العمل غير الرسمي، ويمارسن الجزء الأكبر من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في إطار أسرهن في المناطق الريفية. كما أنهن يسهمن إسهامات كبيرة في الإنتاج الزراعي وإتاحة الأمن الغذائي وإدارة الأراضي والموارد الغذائية، فضلا عن إسهاماتهن في بناء القدرات على التكيف مع المناخ. ولم تزل الحواجز الهيكلية والأعراف الاجتماعية التمييزية تعوق سلطة صنع القرار للمرأة ومشاركتها السياسية في الأسر والمجتمعات الريفية. وتفتقر النساء والفتيات في المناطق الريفية إلى المساواة في الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، والحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية (بما في ذلك المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي)، في حين يمارس كثير منهن مهاما كثيرة مجهولة أو غير مدفوعة الأجر، حتى مع زيادة أعباء عملهن كثيرا بسبب هجرة الرجال إلى الخارج.

سادسا: المراة الريفية في العراق

تضمن دستور العراق لعام 2005 عدة اشارات تؤكد نهج الدولة على اعتماد مبادىء المساواة والمشاركة . ففي ديباجة الدستور ورد ما يلي:

" نحن شعب العراق عقدنا العزم برجالنا ونسائنا على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة لكافة العراقيين ".

ولغرض تمكين المرأة الريفية وممارسة دورها ومسؤوليتها في المجتمع فقد تم الاهتمام بها وفق الاتي:

1. تشكيل لجنة عليا للنهوض بواقع المرأة الريفية.
2. توفير القروض للمرأة الريفية من خلال صندوق المبادرة الزراعية.
3. تبني العراق مشروع النهوض بواقع المرأة الريفية عام 2012.
4. الاهتمام بالمرأة الريفية ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر.

التحديات التي تواجه المرأة الريفية في العراق

1-محدودية المساهمة الاقتصادية الواضحة للمرأة الريفية في مجالات التنمية فضلاً عن تزايد ظاهرة البطالة.

2-محدودية تمويل المشاريع المدرة للدخل الصغيرة التي تساهم في توفير فرص عمل للمرأة وأن وجدت تكون هناك اليات واجراءات معقدة فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على التسهيلات المالية والقروض

3-انتشار ظاهرة الأمية بين النساء.

4-سيطرة العادات والتقاليد الموروثة تجاه تطوير المرأة الريفية اضافة الى الخلط بين النصوص الشرعية التي كرمت المرأة والموروث الثقافي.

5-ضعف الجهود الوطنية في الاستهداف المباشر للنساء الريفيات في برامج التنمية.

6-النظرة الطبقية للمجتمع تجاه مشاركة المرأة الريفية في المبادئ السياسية والقيادية والوظيفية.

7-كثرة الأعباء المنزلية التي تقع على عاتق المرأة الريفية والتي لا تتيح لها من الخروج والمشاركة في الأنشطة التعليمية والتثقيفية.

التحديات التي تواجه المرأة الريفية في العراق

8-تدني مكانة المرأة الريفية في التنظيم الاجتماعي وحصر دورها في كونها ربة بيت وحرمانها من حقوقها القانونية والشرعية.

9-ضعف الموارد المادية المتاحة للمرأة الريفية والتي تسمح لها بالمشاركة في الأنشطة التدريبية والتعليمية او القيام بأعمال انتاجية.

10- سوء ظروف العمل من حيث انخفاض الأجور وارتفاع ساعات العمل وحرمان المرأة الريفية من التمتع بثمار جهودها بشكل كاف عند قيامها بالأنشطة الإنتاجية.

11-ضعف اهتمام المنظمات التنموية بالمرأة الريفية.

12- قلة الأنشطة الإرشادية الزراعية المقدمة في مجال العمل الزراعي والمنزلي بسبب قلة اعداد المراكز الإرشادية، والمرشدين والمرشدات الزراعيات وقلة التخصيصات المالية.

13-عدم استعمال اجهزة الاتصال الحديثة في تدريب النساء الريفيات وخاصة الأميات.

14-عدم توفير البيانات الشاملة عن النساء الريفيات في مناطق العمل.

الخصائص الديمغرافية لسكان العراق

بلغ سكان العراق (41,190,658) نسمة حسب اسقاطات السكان لسنة 2021، حيث بلغت تقديرات الاناث (20,380,179) نسمة وعند مراجعة توزيع السكان حسب البيئة نجد ان عدد الاناث في المناطق الحضرية بلغ (14,255,116) نسمة وبنسبة (69,9) % من مجموع سكان العراق وفي المناطق الريفية (6,286,394) نسمة وبنسبة (30,1) % من مجموع سكان العراق ،أي ان النساء الريفيات تشكل حوالي ثلث نساء العراق، كما مبينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (1) لتوزيع النسبي للنساء حسب البيئة لسنة 2021

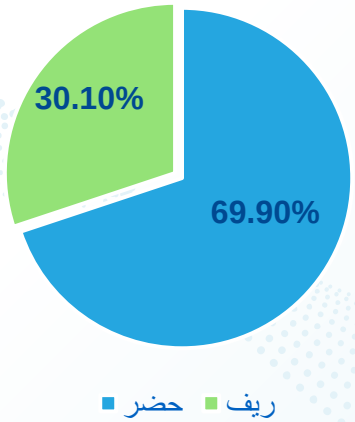

المصدر : مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة /الجهاز المركزي للإحصاء

الحالة الاجتماعية

بين مسح تنمية القرى الريفية في العراق لسنة 2017 ان الحالة الاجتماعية للنساء بعمر (15 سنة فأكثر) أكثر من نصف النساء متزوجات حيث بلغ المتوسط (65,3 %) و (27.1%) عزباء و (0,7%) مطلقة و (0,2%) منفصلة و(6,7%) ارملة كما هو مبين في الشكل (2).

أظهرت نتائج البيانات ان الغالبية العظمى من النساء العاملات هن من المتزوجات حيث بلغت النسبة 68% تليها مباشرة العازبات بنسبة 24%، كذلك جاءت المتزوجات من غير العاملات كأعلى نسبة حيث بلغت 65% تليها العازبات بنسبة 27% كما موضح بالشكل رقم (3).

الشكل رقم (2) متوسط الافراد بعمر 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والجنس

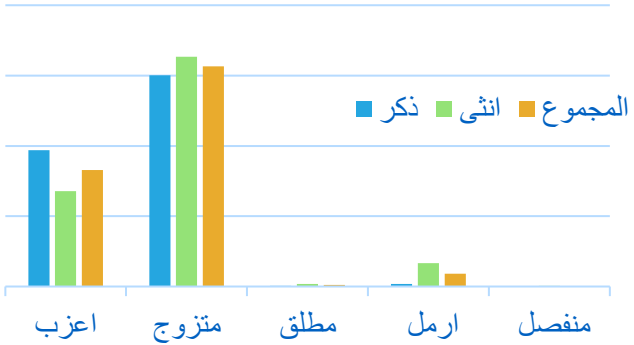

الشكل (3) مقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات حسب الحالة الزواجية

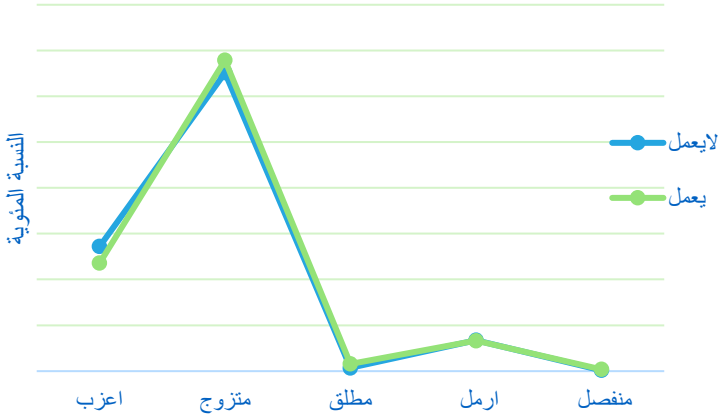

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق2017

الحالة التعليمية للمرأة الريفية

تشير نتائج مسح تنمية القرى الريفية في العراق لسنة 2017 لدراسة الحالة التعليمية للافراد بعمر 15سنة فاكثر فأن أكثر نسبة من الامية هم من النساء حيث بلغت (40.5%) مقارنة بالذكور اذا بلغت النسبة (16%) ويقرأ ويكتب (24.4%) مقارنة بالذكور(29.3) والابتدائية (23.3%) مقارنة بالذكور (33.1) والثانوي (10%) مقارنة بالذكور (15%) كما موضح بالشكل رقم (4)

الشكل رقم (4) متوسط التحصيل العلمي للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر حسب الجنس

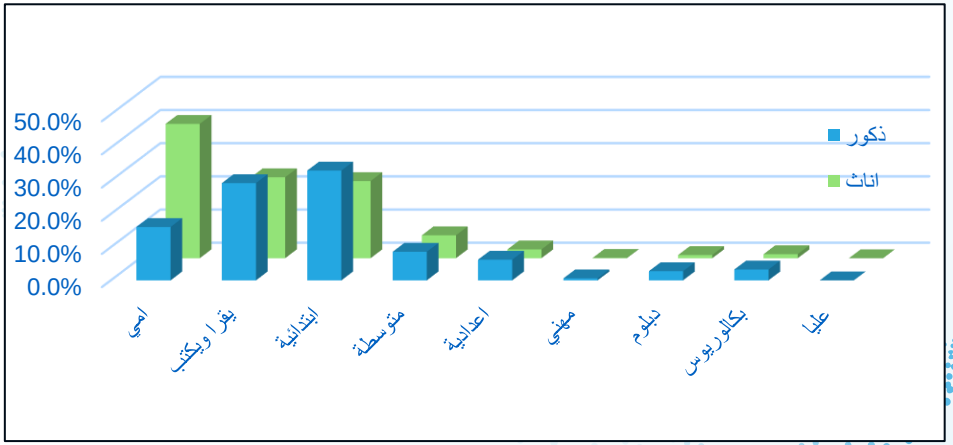

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق2017

- ترأس الاسر

عندما تتولى المرأة رئاسة الاسرة يقع على عاتقها التماس المباشر مع البيئة باعتبارها الشخص المسؤول عن تدبير أمور الاسرة فالمرأة الريفية يقع على عاتقها عبء اكبر من المرأة في الحضر فتكون هي المسؤولة عن ايصال المياه والاقتراب من مصادر تلوث المياه بالإضافة الى انها تعاني من العيش في ظروف سكن قاسية لا تتوفر فيها الشروط الصحية وتفتقد كثير من الخدمات، أن متوسط نسبة النساء اللاتي يترأسن اسر بلغ (7.4%) تعتبر نسبة قليلة مقارنة بالذكور(92.6%) كما هو مبين في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) ارباب الاسر حسب المحافظة والجنس

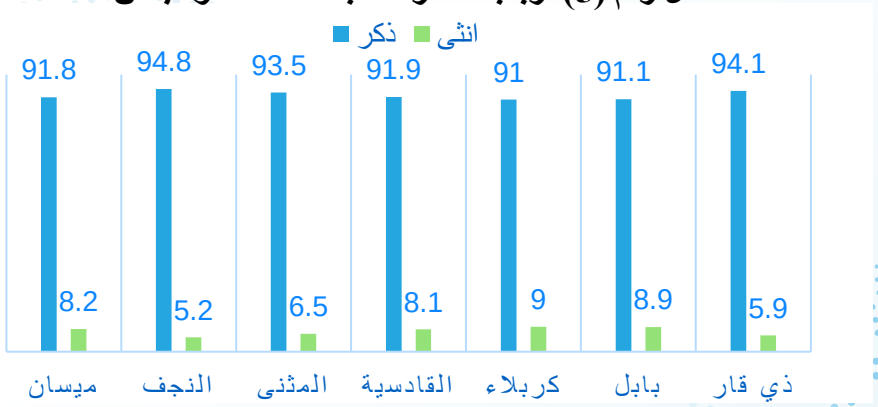

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق

المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية

ومن خلال ملاحظة الشكل رقم (6) تبين ان نسبة مشاركة النساء ضئيلة بلغت 7.3 % مقارنة بالذكور 92.7%. وان نسبة 14.4 % من اناث ممن هن بلغن 15 عاما يعملن في القطاع الزراعة ويشمل (المحاصيل ومنتجات الحيوان والصيد وانشطة الخدمات ذات الصلة، استغلال الغابات وقطع اشجار الاخشاب وانشطة الخدمات ذات الصلة بها صيد الاسماك وتربية الاحياء المائية) مقارنة ب 85.6%من الذكور، وفي قطاع الصناعة التحويلية 5.1% اناث وتشمل الاعمال (صناعة المنتجات الغذائية، المشروبات، صناعة منتجات التبغ، صناعة المنسوجات، صناعة الملابس الجاهزة صناعة الجلد ومنتجاته ...الخ) مقارنة بالذكور 94.9%.

الشكل (6) معدل نسبة الافراد بعمر (15) سنة فأكثر حسب نوع النشاط الاقتصادي والجنس

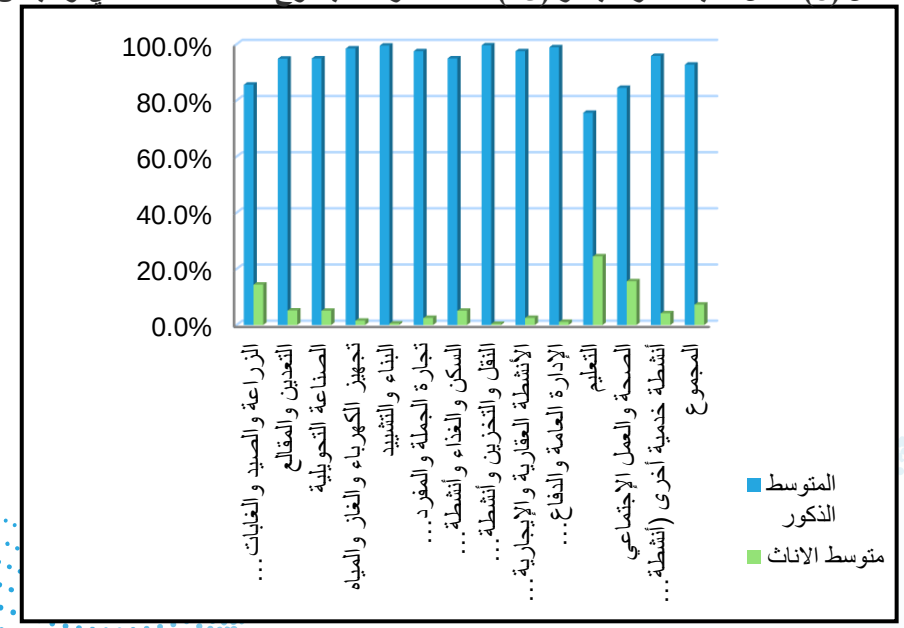

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق2017

المشاركة الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة

الشكل (7) نسبة النساء في الريف حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة

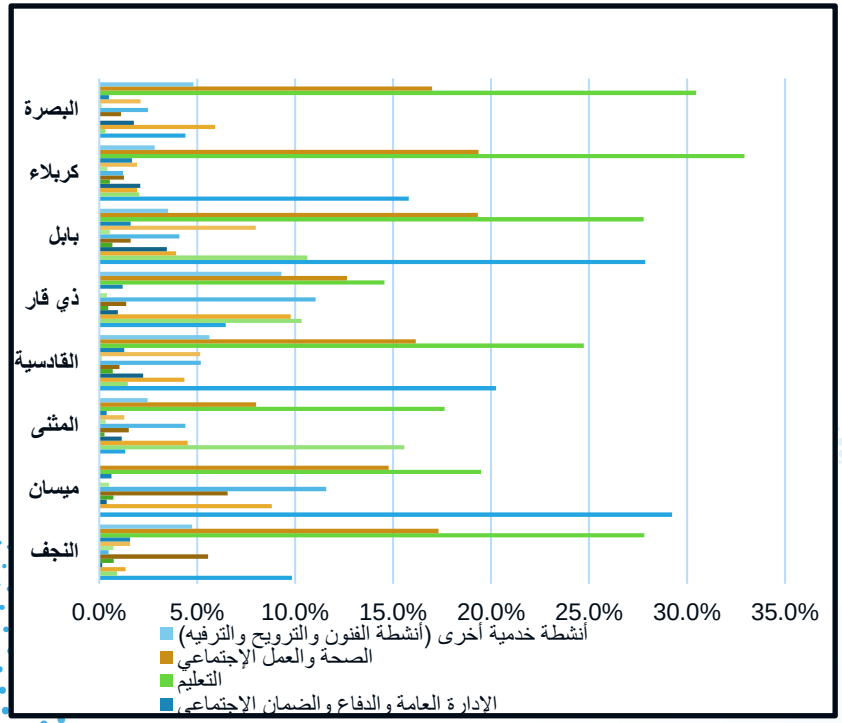

المصدر: من بيانات مسح تنمية القرى الريفية في العراق2017

نلاحظ من الشكل رقم (7) ان نسبة النساء في الريف حسب النشاط الاقتصادي فأن قطاع التعليم في اعلى محافظة (كربلاء، البصرة، النجف) وبنسبة (36%،31%،27%) على التوالي واقل محافظة هي ذي قار بنسبة (15%) وتمثل الزراعة والصيد اعلى نسبة في محافظة (ميسان وبابل وقادسية) وبنسبة (29%،28 %، 20 %) على التوالي واقل محافظة المثنى بنسبة 1.3%، وبالنسبة قطاع الصحة والعمل فان اعلى محافظة في (كربلاء، بابل، النجف) وبنسبة (19.4 %، 19%، 17.3 %) على التوالي واقل محافظة المثنى (8%).

ملكية ووراثة الأراضي

وحسب بيانات وزارة الزراعة تدني متوسط النسبة المئوية للإناث في امتلاك الأراضي الزراعية حيث بلغت (15%) مقارنة بالذكور حيث بلغت (85%).

الشكل (8) متوسط نسبة الافراد الذين يملكون الأراضي الزراعية حسب الجنس

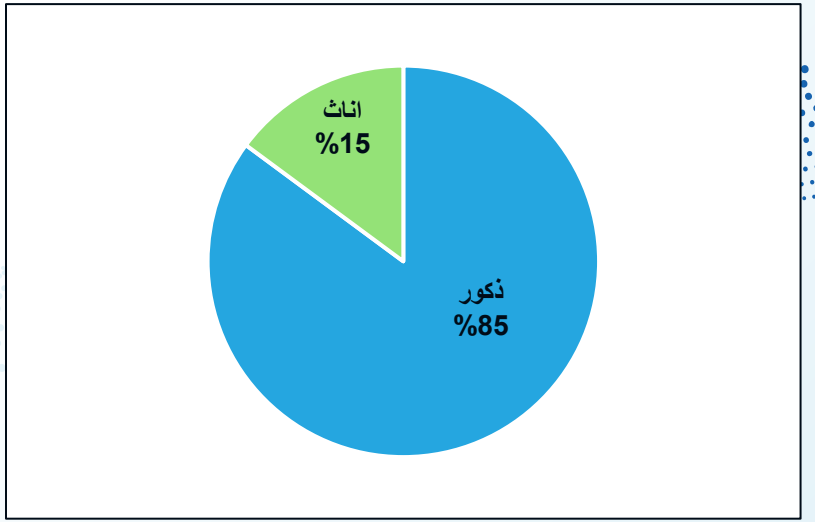

ان محافظة ميسان تمثل اعلى نسبة الاناث المزارعين الذين يملكون أراضي زراعية او حقوق مضمونة نسبة بلغت (23%) تليها نسبة (20%) لمحافظات (ديالى، البصرة والمثنى).

الشكل (9) نسبة المزارعين من حصة الأراضي الزراعية حسب المحافظة والجنس

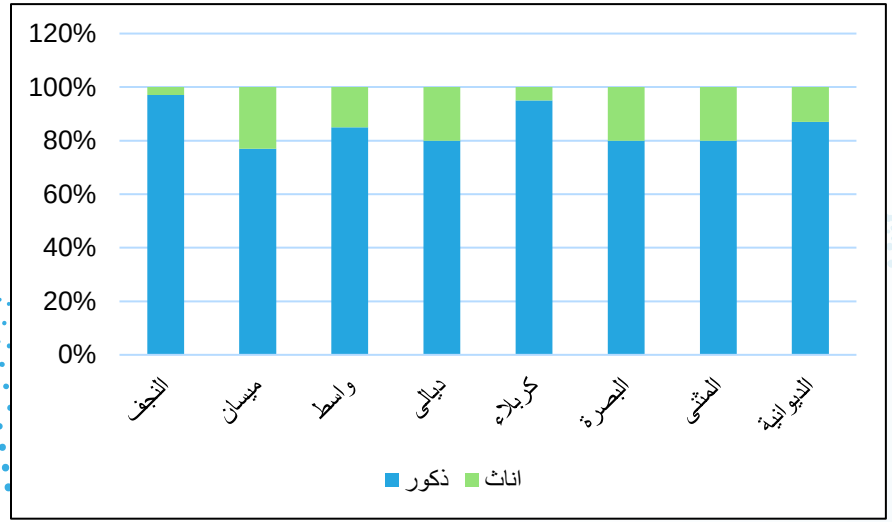

المصدر: وزارة الزراعة، إحصاءات الدراسات والسياسات الزراعية2019.

الزواج المبكر

بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-6) لسنة 2018 ان ما يقارب (7%) من النساء تزوجن قبل بلغوهن 15 سنة و (26.8%) من النساء تزوجن تحت سن 18 عاماً، كما ان (33.9%) من النساء تزوجن خارج المحاكم حيث (22%) منهن فتيات تزوجن تحت سن 14عاماً حسب الجدول(1).

الجدول رقم (1) نسبة النساء المتزوجات في الريف وحسب العمر	
النساء بعمر (20-49) سنة	
نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغهن سن 15سنة	نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغهن سن 18 سنة
%7	%26.8

المصدر: لجهاز المركزي للإحصاء "المسح العنقودي متعدد المؤشرات2018

ابرز المشاكل الاجتماعية التي تواجة الامرأة الريفية

العنف ضد المرأة الريفية

نلاحظ من الشكل رقم (10) ان النساء بعمر (15-49) سنة في الريف يعتقدن انه يبرر للزوج ضرب زوجته في ظروف مختلفة اعلى محافظة في ميسان وذي قار عن باقي المحافظات الأخرى المأخوذه حسب محافظات مسح تنمية القرى الريفية2017.

ومن الشكل (11) يبين اعلى سبب لحالة العنف ضد المرأة الريفية اذا افشت اسرار البيت حيث بلغت النسبة (40%) وتليها سبب اذا جادلته (35%)

الشكل رقم (17) نسبة النساء في الفئة العمرية (15-49) سنة اللواتي يعتقدن انه يبرر للزوج ضرب زوجته في ظروف مختلفة وحسب المحافظة

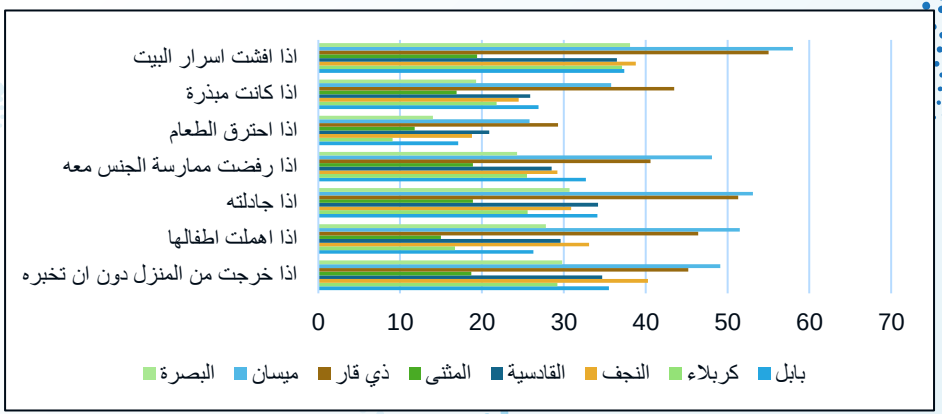

الشكل (18) نسبة متوسط النساء الفئة العمرية (15-49) سنة اللواتي يعتقدن انه يبرر للزوج ضرب زوجته في ظروف مختلفة

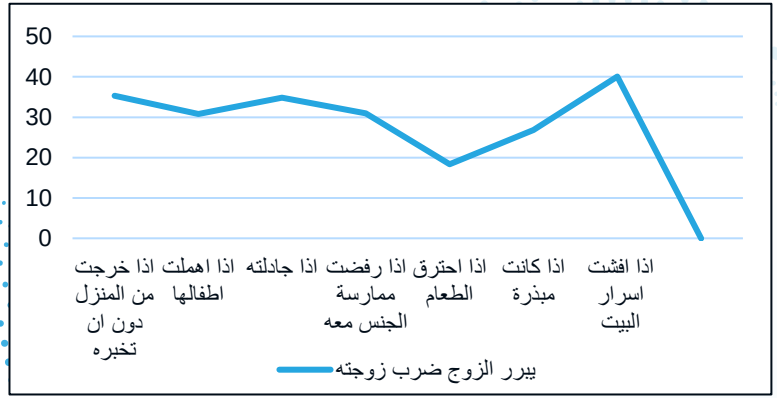

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2018

الاستنتاجات

1- ترجع أسباب الأوضاع الصعبة التي تعيشها النساء والفتيات في المناطق الريفية وخاصة النائية منها الى غياب النهج التنموي التشاركي والعادل بما يراعي خصوصية أوضاع النساء في هذه المناطق.

2- أشار مسح تنمية القرى الريفية الى وجود فجوة بين النساء والرجال في العديد من النواحي والميادين بما يحد من عملية التنمية وذلك لتعطيل مورد تنموي مهم وهي المرأة الريفية

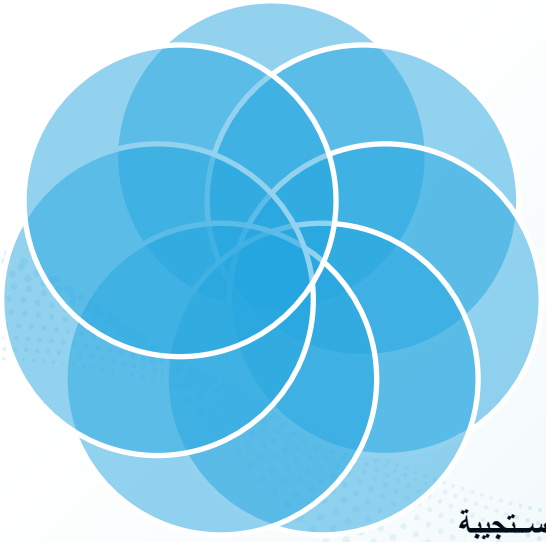

3-لا تزال المحددات الاجتماعية والثقافية تقلص دور المرأة في الحياة العامة في الريف.

4-عدم وجود موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي اثر بشكل كبير على تنفيذ برامج موجهة لدعم وتمكين المرأة وحمايتها وخاصة في المناطق الريفية والأكثر فقرا

5-عدم وجود استراتيجية فاعلة او خطة موجهة لتمكين المرأة الريفية اثر بشكل كبير على النهوض بواقعها التنموي.

6-تبين من نتائج مسح التنمية الريفية للمحافظات المبحوثة بان أكثر من نصف النساء بعمر 15 سنة فأكثر متزوجات وهو مؤشر يبين ارتفاع نسبة الزواج فضلا عن انخفاض معدلات الطلاق في الريف العراقي علما ان اعلى مستويات الزواج تم تسجيلها في محافظة النجف، فضلا عن وجود ظاهرة الزواج المبكر الذي ينعكس سلبا على تمكين المراة الريفية ويؤثر على واقعها الصحي.

7-ارتفاع نسبة الأمية للنساء بصورة كبيرة وانخفاض نسبة الحاصلات على شهادة البكالوريوس فأعلى الى ادنى مستوى

الاستنتاجات

8- اغلب الاسر المبحوثة يترأسها رجل ونسبة محدودة من الاسر تترأسها امرأة مما يشير الى المحددات الاجتماعية التي تحول دون تراس امرأة لأسرة حتى في حالة وفاة الزوج او فقدانه اذ يتقدم الابن الاكبر ليقود الاسرة وان كان صغير السن.

9- نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء ضئيلة جدا مقارنة بالذكور الا ان ذلك لا يعني ان النساء في الريف لا يعملن وانما يعني ان هناك عمل بدون اجر وعمالة غير واضحة المعالم في الريف.

10-اغلب النساء اللاتي يعملن ضمن قطاع التعليم والصحة والزراعة وتشمل (المحاصيل ومنتجات الحيوان والصيد وانشطة الخدمات ذات الصلة استغلال الغابات وقطع اشجار الاخشاب وانشطة الخدمات ذات الصلة بها، صيد الاسماك وتربية الاحياء المائية) على التوالي في حين تعمل نسبة محدودة من النساء في الصناعات التحويلية وغيرها.

11- توفير الخدمات المساندة للمرأة الريفية العاملة، وبخاصة تشجيع إنشاء الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه.

12- ان المرأة في العراق متساوية مع الرجل في حقوق ملكية الأراضي الزراعية وحسب القوانين العراقية باستثناء قانون (117) الذي لا يجيز للمرأة المتزوجة التعاقد على الأراضي كون القانون يقتصر على العائلة فقط، اما القوانين الزراعية الأخرى اجازت تعاقد المرأة ومساواتها مع الرجل بالنسبة للتعاقد على مساحة حديثة او نقل الحقوق والالتزامات كوريثة للمتعاقد الأصلي.

13- على الرغم من ان القوانين العراقية ساوت بين المرأة والرجل في حق ملكية الأراضي الزراعية الا ان نتائج المسح بينت وجود فجوة جندرية واسعة في ملكية الأراضي الزراعي اذ ان نسبة النساء اللاتي يمتلكن أراضي زراعية في المحافظات المشمولة بالمسح أعلاه محدودة مقارنة بالرجال، علما ان اعلى نسبة نساء يمتلكن أراضي زراعية كانت في محافظة ميسان وادنى نسبة في محافظة النجف هذا يشير الى صعوبة وصول النساء والفتيات الى حقوق السكن والأرض والممتلكات، اذ لاتزال المراة تخضع لمعايير تقليدية وثقافية تستبعدها من وراثة الأرض وغالباً ما تكون النساء غير قادرات على استبدال وثائق الملكية المفقودة او استعادة حيازة الممتلكات المشغولة بسبب الحواجز التمييزية في الوصول الى المحاكم كما انهن يواجهن عقبات عند محاولتهن نقل ملكية الأراضي والممتلكات من ازواجهن او اقاربهن المتوفين الى انفسهن مما يؤدي غالبا الى الاستيلاء على الأراضي من قبل افراد الاسرة .

التوصيات

1-اعداد استراتيجية او سياسة فاعلة لتمكين المرأة الريفية ينبثق عنها خطط معتمدة ترفع مشاركتها التنموية في الميادين كافة وتحفظ حقوقها والتي تعد اهم ممكنات المرأة الريفية لإرساء منظومة العدالة الاجتماعية بما يتيح لها مشاركة فاعلة في العمل والمجتمع والحياة العامة في الوسط الريفي .

2- من الضرورة بمكان التوجه التنموي نحو الريف بما يحقق ضمان جودة الحياة في الوسط الريفي للمرأة بشكل خاص.

3-توفير ظروف العمل اللائق للنساء والفتيات في الريف وخاصة مع تساقط الأثر البيئي على العمل في الزراعة بسبب الجفاف والتصحر وغيره فضلا عن ضمان التكوين المهني المتنوع لليد العاملة النسائية.

4-تعزيز القدرات الاقتصادية والشبكات الاقتصادية للمرأة من خلال دورات تدريب على الصناعات الحرفية التقليدية القائمة على المواد الأولية الزراعية حسب خصوصية كل محافظة وطبيعة موادها الزراعية من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في النهوض بواقع المرأة الريفية .

5-محو الامية في الريف ومنع الارتداد اليها من خلال زيادة عدد المدارس للإناث وربط حزم الحماية الاجتماعية باستمرار الاناث بالدراسة.

6-تذليل الصعوبات التي تعترض سبل تنمية المرأة الريفية مع الاخذ في الاعتبار خصوصيتها في العديد من المجالات والعمل على اعتماد سياسات وبرامج تنموية تراعي احتياجات المرأة في المناطق الريفية بهدف تكافؤ الفرص وتقليص الفجوة الجندرية في الريف.

7-اجراء مسح متخصص للمرأة الريفية في العراق يبين الفجوات بين الجنسين وواقع المرأة الريفية ويشكل القاعدة التي يتم الاستناد لها لإعداد برامج دعم وتنمية المرأة الريفية.

التوصيات

8-دعم تنفيذ جميع الالتزامات القائمة فيما يتصل بالتنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية وإقرار حقوقها، وخاصة احكام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة مع تطبيقها في المناطق الريفية.

9-استحداث حاضنات اعمال ريفية لدعم النساء الريفيات الراغبات في العمل في الصناعات الزراعية بدءاً من التدريب انتهاءاً بالتسويق وآلياته.

10-اعداد الدراسات التي تهيئ الأرضية لتنمية القدرات والمهارات لتوفير تقنيات الإنتاج وتحديد المشاريع التنموية وزيادة عددها في الريف وادارتها من قبل المرأة الريفية حيث تساعد على إيجاد فرص عمل ودخل مناسبين.

11-دعم انخراط النساء في هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوفير الاليات والحوافز لتفعيل ذلك.

12-ضمان ظروف العمل اللائق للمرأة الريفية بما في ذلك حمايتها من الاخطار الممكنة في العمل فضلا عن وضع برنامج توعية للنساء العاملات في الريف بالأخطار الصحية لبعض المواد الكيمياوية المستخدمة وضرورة التوقي منها.

13-تفعيل الضمان الاجتماعي للمرأة العاملة في الريف وتحسين جودة الحياة للمرأة الريفية.

14-اعداد برنامج حماية للمرأة في الاهوار التي تتعرض لظروف التنقل حسب المواسم وتوفير مراكز صحية متنقلة فضلا عن مدارس أساسية متنقلة لضمان محو اميتها.

15-توعية الامهات بأهمية التعليم الالزامي للأبناء وخصوصا الفتيات ووضع الاليات اللازمة لذلك والاستفادة من جهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال وحث الجهات المسؤولة عن توفير الابنية المدرسية وتجهيز المدارس في المناطق الريفية.

16-زيادة فاعلية صناديق الإقراض والتمويل بشروط ميسرة وتوعية المرأة الريفية بها.

17-التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال انشاء أسواق مصغرة لتسويق منتجاتهن الزراعية والمساواة في الوصول الى الفرص بين الرجل والمرأة وإلغاء الحواجز التي تعيق عملها وتدريبها على الإدارة والتسويق.

18-تضمين السياسة الوطنية للتشغيل لسنة (2023-2030) ركيزة حول تمكين المرأة الريفية وتوفير سبل العمل اللائق والمضمون لها بما يدعم رفع مشاركتها التنموية.

شكرا لحسن استماعكم